ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

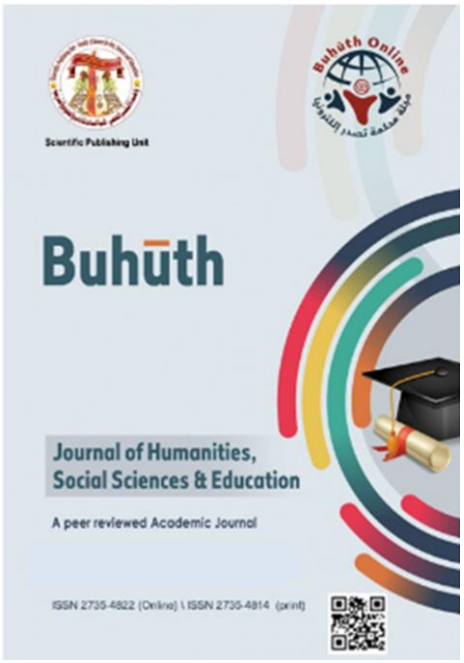

Fake news Through Social Media Platforms
A field Study In Media legislation In The light Of Social Responsibility

Shaimaa Mohamed Hamed Ali
Assistant Lecturer, Department of Sociology, Media Division, Faculty of women, Ain Shams University, Egypt
Shaimaahamed565@gmail.com
Prof. Dr.Wail Ismail Abdel Bary
Professor of Mass Communication , Faculty of women,Ain Shams University, Egypt
wailbarry@gmail.com
Prof. Dr.Sherif Darwish Al-Labban
Professor and Head of the Department of Journalism Faculty of Mass Communication,
Cairo University, Egypt
sherifallabban59@gmail.com

Received: 2023-03-18 **Revised:** 2023-05-09 **Accepted:** 2023-05-18

DOI: 10.21608/BUHUTH.2023.200710.1477

Volume 3 Issue 7 (2023) Pp.122-153

Abstract

The current study aims to identify the issue of the spread of fake news through social media platforms in the light of media legislation, and to spot the light on the aims of fake news and to know the percentage of awareness of journalists of legal principles and media codes of honor, the study also aimed to identify the role of the House of Representatives and the Supreme Council for Media Regulation in refuting false news and the strategies to confront it, so the problem of this study comes by monitoring the issue of the spread of false news through social networking sites in light of the principles of social responsibility theory and by officials and media legislators and practitioners in Egypt, the researcher conducted a field study using in-depth interviews with a group of media legislators in the Media Committee of the Egyptian House of Representatives, and a group of members of the Supreme Council for Media Regulation, and deputies and editorial directors of newspapers (Al-Watan and Al-Ahram).The results of the field study showed that social networking sites are a fertile field for the spread of false news due to the nature of those platforms and the speed and immediacy they provide for the users, and that the existing legislation is not suitable for the new platforms and social networking sites must be re-governed and controlled, and there should be a supervisory role meant to pursue unlicensed platforms and hold errors accountable, and there should be legislation regulating the work of social sites and to deter this type of news, new legislation that suits the nature of Those platforms and the audience of these platforms as well must be set.

Keywords:

(Fake news - social media platforms - social responsibility - media legislation

الأخبار الزائفة عبر منصات التواصل الاجتماعى
دراسة ميدانية فى تشريعات الإعلام فى ضوء المسئولية الاجتماعية

شيماء محمد حامد على
مدرس مساعد ، قسم الاجتماع ، شعبة الإعلام ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، مصر
Shaimaahamed565@gmail.com

أ.د/ وائل إسماعيل عبد البارى
أستاذ الإعلام ، كلية البنات
جامعة عين شمس، مصر
wailbarry@gmail.com

أ.د/ شريف درويش اللبان
أستاذ ورئيس قسم الصحافة
كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مصر
sherifallabban59@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على قضية انتشار الأخبار الزائفة عبر منصات التواصل الاجتماعى فى ضوء التشريعات الإعلامية ، وتسليط الضوء على أهداف الأخبار الزائفة ومعرفة نسبة وعى الصحفيين بالمبادئ القانونية ومواثيق الشرف الإعلامية ،كما هدفت الدراسة التعرف علر دور مجلسى النواب والأعلى لتنظيم الإعلام فى دحض الأخبار الزائفة واستراتيجيات مواجهتها ، لذلك تأتى إشكالية هذه الدراسة برصد قضية انتشار الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى فى ضوء مبادى نظرية المسئولية الاجتماعية ومن قبل مسئولى ومشرعى وممارسى الإعلام فى مصر ، فقامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية باستخدام المقابلات المُتعمقة مع مجموعى من مشرعى الإعلام بلجنة الإعلام بمجلس النواب المصرى ، ومجموعة من أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام , و نواب ومديرى التحرير بجريدتى (الوطن – الأهرام) . وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مواقع التواصل الاجتماعى مجالاً خصباً لانتشار الأخبار الزائفة ويرجع لك لطبيعة تلك المنصات وماتتيحه من سرعة وفورية للمستخدمين ، وأن التشريعات الموجودة لا تتناسب مع المنصات الجديدة ولابد من إعادة حوكمة وضبط لمواقع التواصل الاجتماعى ، وأن يكون هناك دور رقابى والمقصود به ملاحقة المنصات الغير مرخصة ومحاسبة الأخطاء , وأن تكون هناك تشريعات مُنظمة لعمل المواقع الاجتماعية ولردع هذه النوعية من الأخبار لأبد أن تُسن تشريعات جديدة تتلائم مع طبيعة تلك المنصات وجمهور هذه المنصات أيضاً.

الكلمات الدالة : الأخبار الزائفة– منصات التواصل الاجتماعى- المسئولية الاجتماعية - التشريعات الإعلامية

مقدمة :

لقد تحولت عملية صناعة الأخبار إلى صناعة متكاملة الأركان نتيجة للطفرة الهائلة فى تقنيات وأساليب نشر الأخبار وتصاعد تأثير المنصات الإخبارية الافتراضية ضمن شبكات التواصل الاجتماعى ، وتزايد قدرة الأفراد على صياغة وبث الأخبار ، بالإضافة إلى تعدد الفاعلين المشاركين فى هذه الصناعة مثل جيوش التضليل والهاكرز وشركات تحليل حزم البيانات الضخمة ، ومواقع نشر الأخبار الكاذبة والترويج لها على مواقع التواصل الاجتماعى(**نبيل لحمر ، ٢٠٢٠،ص٥٧٩)**

ويعتمد هؤلاء الفاعلون على عدة تقنيات متقدمة فى نشر الأخبار مثل الحسابات الآلية والمنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعى Automated Bots والتضليل عبر إنشاء الحسابات الوهمية على هذه المواقع ، وتواكب ذلك مع تطور أساليب متنوعة لنشر المحتوي الإخبارى الكاذب ، مثل صناعة العناوين الجاذبة وتضمين أعداد ضخمة من المستخدمين وشراء خدمات المتابعة وإعادة النشر على وسائل التواصل الاجتماعى وحشد المتابعين ، ولا يقتصر التضليل على الخطابات والأخبار فقط ، حيث أنه يتم توظيف الصور المفبركة أو صور تم التقاطها فى سياق مختلف لخدمة قضية معينة ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه " حرب الصور Image war far "بهدف كسب التعاطف واستقطاب المؤيدين واستعراض القوة والتأثير على الخصوم.

ومن هنا كان اهتمام المشرع فى جميع دول العالم بتنظيم الإعلام لوضعه فى خدمة الدولة والمجتمع والمواطن، عملية التنظيم هذه هى التى تخلق ما يدعى بـالتشريعات الإعلامية ، يمكن تعريف التشريعات الإعلامية بأنها مجموعة القواعد القانونية الناظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة (من صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات أنباء ومواقع إلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعى ... إلخ) حيث تبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامى (حقوق الإعلاميين وواجباتهم) والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط (**هوارى حمزة ، ٢٠١٥،ص٢٢٥)**

أدبيات الدراسة :

قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى محورين :

المحور الأول : الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى

قامت دراسة (**Asher Lawson,et al .,2023**) بالتركيز على شبكات التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت والتى اصبحت مصدراً للعديد من الاخبار الحقيقية والزائفة ، وأثبتت نتائج الدراسة أن تقنيات الذكاء الإصطناعى غير قادرة على التغلب مشكلة انتشار الأخبار الزائفة ، بينما أثبتت نتائج دراسة (**Antana, et al .,2023**) أن الأمريكيين يشاركون أخبار مزيفة لتلائم دوائرهم الاجتماعية ، وعلى تعزيز الأخبار الزائفة للاستقطاب السياسى أثناء الإنتخابات ، أما دراسة (**Jack Grieve,2023**) فهدفت التحليل اللغوى للأخبار الزائفة , وأثبتت النتائج أن هناك اختلافات منهجية بين الأخبار الحقيقية والمزيفة من خلال تحليل نحوى لمجموعة من المقالات الحقيقية والمزيفة ، ودراسة (**Aïmeur, et al .,2023**) التى بحثت فى عواقب التعرض للأخبار الزائفة والتى تؤثر فى ثقة وسائل الإعلام ، وأظهرت النتائج أن التعرض للأخبار الزائفة بغض الظر عن كيفية قياسها قلل من الثقة فى وسائل الإعلام ، و تناولت دراسة (**إسماعيل حُمانى**

وآخرون ،٢٠٢٢) موضوع أثر الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى على الصحة النفسية (بأبعادها الثلاثة) لدى المستخدمينٌ فى ظل أزمة كو رونا، ولقد تم الاعتماد على منهج المسح من أجل وصف الظاهرة وتحليل خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، وتم استخدام الاستبيان لاستجواب عينة متكونة من ١١٠ مفردة باستخدام أسلوب العينة العشوائية، وامتدت الدراسة من بداية شهر مارس إلى منتصف شهر جويلية 2021 ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها :أن الأخبار الزائفة المروجة عبر مواقع التواصل الاجتماعى تساهم فى انخفاض مستوى الصحة النفسية بأبعادها الثلاثة(المعرفى، الوجدانى، السلوكى)خاصة بعد جائحة كورونا ، تهدف دراسة (**بومخيلة خالد ،٢٠٢٢**) للإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية لمصطلح الأخبار الزائفة Fake news الذى أصبح يشكل هاجساً للعالم خاصة فى ظل التحول الرقمي والتكنولوجى الجديد، وتوضيح مختلف المفاهيم المتداخلة معه، بالإضافة إلى إبراز مخاطر انتشار الأخبار الزائفة خلال جائحة كورونا، حيث تشكل خطراً حقيقياً على الصحة العامة للأفراد. وتقترح الدراسة تفعيل مجموعة من الإجراءات الوقائية مثل إطلاق برامج لنشر المعلومات الصحيحة حول الوباء، وتطوير خوارزميات لفرز المحتوى الرقمى، كما يسمح تنفيذ الإجراءات الجزائية في ردع المروجين لهذه الأخبار ، ورصدت دراسة (**شريط حورية ، ٢٠٢٢**) أهم البحوث الأجنبية التى نشرت فى السنوات الأخيرة (٢٠١٨-٢٠٢٢) حول الأخبار الكاذبة باعتبارها ظاهرة اتصالية اجتماعية عرفت انتشاراً واسعاً عبر منصات التواصل الاجتماعى مع ظهور الويب ٢.٠ وهدفت الدراسة إلى الإحاطة بأهم الأبعاد النظرية للظاهرة و توفير مادة علمية مترجمة لأهم الأدبيات فى هذا الحقل المعرفى الجديد من أهم النتائج المتوصل إليها أن المفهوم لدى بعض الباحثين جديد و مازال يحتاج إلى المزيد من التأطير النظري و البحوث الميدانية، فى حين يراه البعض الآخر مجرد وجه من أوجه التضليل الإعلامى و الدعاية لا يمارسه فقط المتصلون بشبكة الأنترنت على الشبكات الاجتماعية، بل قد تحترفه وسائل الاعلام و وكالات الأنباء و حتى المنصات الرقمية الضخمة أو ما أصبح يعرف بامبراطورية الويب بينما بحثت دراسة (**مُنصر نصر الدين ،٢٠٢٢**) فى الأزمة التي يعيشها العالم اليوم بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هو الفيروس الخطير الوحيد الذى انتشر حول العالم، حيث صحبه أيضاً انتشار مهول وسريع للأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعى الأمر الذى خلق فى بعض الحالات نوع من الارتباك والحيرة والذعر لدى المواطنين، مما جعل المشرع الجزائرى يسن نص قانونى يعاقب ناشرى مثل هذا النوع من الأخبار خاصة وأن من شئنها المساس بالنظام العام. وقد تناول هذا المقال جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعى الماسة بالنظام العام ومخاطرها خاصة فى ظل أزمة جائحة كورونا، ودراسة أركان هذه الجريمة وعقوبتها على ضوء ما نص عليه المشرع الجزائرى فى تعديله الأخير لقانون العقوبات رقم ٢٠-٠٦. وهدفت دراسة (**مقوش عقيلة ، عبيش صونية ،٢٠٢١**) إلى معرفة دور الأخبار الكاذبة فى تزييف الوعى السياسى على صفحات الفيسبوك. من خلال دراسة تحليلية لصفحةFake News DZ ، اعتمد الباحث فيها على منهج المسح الإعلامي التحليلى، وأداة تحليل المضمون، خلال الفترة الممتدة من ٦ أبريل ٢٠١٩ إلى ١٤ مارس ٢٠٢٠. وذلك من خلال التعرف على أهم (المواضيع، المصادر، الوسائط، اللغة المستخدمة واتجاهات المستخدمين) التى سعت الصفحة المعنية بالدراسة إلى تكذيبها خلال فترة الحراك الشعبى الجزائرى ، أما دراسة (**Feyza,2020**)تناولت تحديد الفرق بين الأخبار الحقيقية والمزيفة ، وتم اقتراح طريقة من خطوتين لتحديد الأخبار المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعى ، مع التركيز على الأخبار المزيفة. في الخطوة الأولى من الطريقة ، يتم تطبيق عدد من المعالجة المسبقة على مجموعة البيانات لتحويل مجموعات البيانات غير

المنظمة إلى مجموعة البيانات المنظمة، يتم تمثيل النصوص فى مجموعة البيانات التي تحتوى على الأخبار بواسطة ناقلات باستخدام طريقة ترجيح TF التى تم الحصول عليها ومصفوفة مصطلح المستند. فى الخطوة الثانية ، تم تنفيذ ٢٣ خوارزمية ذكاء اصطناعى خاضعة للإشراف فى مجموعة البيانات التى تم تحويلها إلى تنسيق منظم باستخدام أساليب التنقيب عن النص، تم إجراء تقييم تجريبى لأساليب التصنيف الذكية الثلاثة والعشرين ضمن مجموعات البيانات العامة الحالية وتمت مقارنة نماذج التصنيف هذه اعتماداً على أربعة مقاييس للتقييم ، بينما سعت دراسة **(Kim, Moravec, Dennis,2019** إلى إيجاد آلية لمواجهة الأخبار الزائفة على وسائل التواصل الاجتماعى وذلك من خلال قياس مدى فاعلية ثلاث آليات لتقييم مصادر الحصول على الأخبار وهى (تقييم الخبراء للمقالاتExpert rating – تقييم المستخدم للمقالات User article rating– تقييم المستخدم للمصادر User source rating) وأشارت النتائج أن الآليات الثلاثة قد أثرت على معتقدات مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بتقييم المقالات ، واهتمت دراسة (**Clayton, Blair, Forstner, Glance,2019)** بتقييم فعالية الاستراتيجيات التى يمكن استخدامها بواسطة الفيس بوك لمواجهة القصص المختلفة ، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي على عينة متنوعة من الذكور والإناث والفئات العمرية المختلفة والديمقراطيين والجمهوريين والمؤيدين لترامب والمعارضين له، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العناوين الخاطئة تعتبر أقل دقة لدي القراء عندما يتلقى الأشخاص تحذيراً بشأن وجود معلومات مضللة على وسائل التواصل الاجتماعى ، وهدفت دراسة (**Allcott, Gentzkow , Yu,2019**) لتقديم ادلة جديدة بالنسبة لحجم المعلومات الخاطئة التي تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي من يناير ٢٠١٥ إلي يوليو٢٠١٨، وأظهرت النتائج أن التفاعلات مع مواقع الأخبار المزيفة فى قاعدة البيانات ارتفعت على فيسبوك وتويتر، سعت دراسة (**Shen**,2019) لإجراء تجربة على نطاق واسع من ٦ مجموعات عبر الإنترنت باستخدام Amazon Mechanical Turk التى تتحقق من كيفية تقييم الأشخاص لمصداقية الصورة عبر الأنظمة الأساسية على الإنترنت فى كل مجموعة ، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مهارات استخدام الإنترنت لدى المشاركين والخبرة فى تحرير الصورة واستخدام الوسائط المتعددة كانت من أهم العناصر لتقييم مصداقية الصورة ، أشارت نتائج دراسة **(Verma, Fleischmann, KoltIi,2018) إلى** أن الميل السياسى وتكرار استخدام وسائل التواصل الاجتماعى من العوامل المؤثرة على الثقة فى الأخبار المزيفة ، بينما يؤثر الميل السياسى أيضاً على الثقة فى وسائل الإعلام والمجلات العلمية ، وحللت دراسة (**Danny,2018**) عدد المرات التى يستطيع فيها طلاب الجامعات أن يروا أخبار حقيقية من أخبار مزيفة من خلال التعرض لقصص إخبارية حقيقية ومزيفة سبق نشرها على وسائل التواصل الاجتماعى ، بينما أظهرت دراسة (**Ross, Jung, Heisel , Stieglitz,2018**) أن رسائل التحذير هى أدوات فعالة للسيطرة على انتشار الأخبار المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعى لاسيما رسائل الصياغة التى يستخدمها فسيبوك، وأن تضمين الرسالة لصالح معالجة المخاطر فى رسالة التحذير تساعد المستخدمين على التمييز بين الأخبار المزيفة والحقيقية .

المحور الثانى : التشريعات الإعلامية لمواقع التواصل الاجتماعى

أوضح (**محمد حاتم ،2021**) التكيف القانونى المناسب للمواقع الإلكترونية الإعلامية وبالتالى تطبيق النصوص القانونية الملائمة لها ، حيث تبين أن الموقع هو نتاج عدة عمليات قانونية مختلفة مع أن كل جزء من هذه العمليات - ونقصد بها العقود- يبقى مستقلا بذاته، وقد كان للصفة الإعلامية التي تصبغ على الموقع

الإلكتروني أثر في منحه أو إضفاء الصفة أو الوسيلة الإعلامية عليه ، وتناولت دراسة (**عماد الدين على ،2021**) الضوابط المهنية والقانونية التى وضعتها التشريعات الإعلامية العربية لحماية الانتهاكات المتعلقة بالخصوصية الفردية التى ترتكبها المؤسسات الإعلامية التقليدية والجديدة تجاه الأفراد العاديين أو الشخصيات الإعتبارية بالتطبيق على قوانين الإعلام فى مصر والكويت والجزائر ، حيث اتفقت قوانين وتشريعات الإعلام فى البلدان الثلاثة على توضيح خطورة انتهاكات الخصوصية الفردية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعى ، حيث اتفقت التشريعات الثلاثة على تغليظ العقوبة والتى فاقت عقوبة الجرائم التى تُرتكب عن طريق الإعلام التقليدى ، واوضحت الدراسة بزيادة الاهتمام بالقائم بالاتصال والتأكد من مدى تفهمه وإدراكه للقواعد الأخلاقية التى تحكم العمل الإعلامى سواء المنصوص عليه فى التشريعات الإعلامية أو مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية ، ومدى وعيه بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والقوانين ، وحتمية وضع آليات للضبط الإعلامى لما يُعرض ويُبث من خلاله .و تناولت دراسة **(نوال قحموص ، 2021**) إشكالية الحماية الدولية لحرمة الحياه الخاصة في مجال الوسائل الإعلامية الجديدة من خلال استعراض التعريف الخاص بالحياه الخاصة لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي والفرق بين الإعلام التقليدي والجديد ، وقدمت الدراسة نماذج لحوالي أثني عشر موقعاً ، وأثبتت النتائج أن وسائل الإعلام المجتمعي تلعب دوراً حيوياً ومميزاً في المجتمعات الإنسانية، وكيف يمكن من خلال القانون تنظيم هذه الوسائل التي من الصعب السيطرة عليها سيطرة فعلية دون الحجب التام أو القمع الذي يمس حريات الأفراد وأيضاً عدم تركها دون رقابة واتفقت مع هذه الدراسة دراسة **(أمل صلاح ،2020)** حيث هدفت إلى تبين كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامي التي طورتها أو أنشأتها مصر لمواجهة هجمة الشائعات التي تنشر منذ عام ٢٠١٣ على المواقع الإعلامية الإلكترونية والحد من حدوثها والتصدي لتبعاتها، وناقشت الدراسة خمس قضايا : الأولى عن طبيعة وحجم الشائعات على مواقع الإعلام بمصر، والثانية عن دور وسائل الإعلام الرقمي في نشر الشائعات بمصر، والثالثة عن التشريعات ذات الصلة بانضباط الإعلام الإلكتروني بمصر، والرابعة عن التنظيمات الضابطة للعمل الإعلامي الإلكتروني في مصر، أما الخامسة عن مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية بمصر في مواجهة الشائعات بمواقع الإعلام الرقمي، أما دراسة **(أسماء يوسف ،2020)** فقد هدفت إلي التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية ، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على وجود علاقة ذات دلالة بين اتجاهات النخبة الإعلامية بالسعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد ومدى التزامهم بهذه التشريعات، وعدم وجود علاقة ذات دلالة بين اتجاهات النخبة الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد وبين آرائهم ومدى حضورهم ندوات حول موضوع تشريعات الإعلام الجديد. وأوصى البحث بضرورة العمل الجاد لتفعيل البحوث الإعلامية بشكل عام وتعميم نتائجها على المتخصصين، وسن قوانين تنظيمية للعملية الإعلامية موازية لقوانين الجرائم المعلوماتية، وسن تشريعات إعلامية واضحة لمعالجة بعض الأمور التي يتعرض إليها الصحفي، أكدت دراسة **(Jacob Nyarko and others,2020)** التحديات التى تواجه الصحافة الإلكترونية و الضوابط المهنية والقانونية للصحافة و الهياكل السياسية للمؤسسات الصحفية، والضمانات الأساسية التي تكفل تطوير القوانين سرية المعلومات، وخصوصية الأفراد وكيفية انعكاسها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي من خلال مسح عينة عمدية وقوامها (22) مفردة داخل المؤسسات الصحفية الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المؤسسات الصحفية في

المستقبل منها :غياب الإطار القانوني والتشريعي، وضرورة وجود كيان مؤسسي وتنظيمي للصحافة. وركزت دراسة (**Abid A.Adonid,2020**) على الجوانب القانونية للأمن المعلوماتي والجرائم المرتكبة من قبل المؤسسات الصحفية، من خلال تحليل التشريعات القانونية وتحليل القضايا الموجهة إلى المؤسسات، ما الحدود الأخلاقية والقانونية لحقوق الصحفيين ومسؤوليتهم المهنية؟ وجاءت نتائج الدراسات بأن العمل الصحفي يواجه مجموعة من الصعوبات في مفهوم ماهية المعلومات المسموح بنشرها على الإنترنت، وحق الصحفيين في الحصول على المعلومات وإرسال التقارير على المواقع الإخبارية مؤكدًا على تنوع المصادر الصحفية، عدم وجود قوانين شاملة تنظم العمل الإعلامي وتحدد ملامحه وتوجهاته، ويعتمد العمل الصحفي الآن على التشريعات والمواثيق الدولية مع مراعاة التطور التقني لوسائل الإعلام والاتصال، والتي تضمن الحقوق وتحدد الواجبات مع مراعاة قوانين الصحافة الإلكترونية.

حدود الاستفادة من أدبيات الدراسة :

١- أكدت الدراسات على أن السبب الرئيسى فى انتشار الأخبار الزائفة هو عدم وجود الجهة الواعية القادرة على الرد عليها، وهو ما أثار اهتمام الباحثة للكشف عن الأساليب التى تستخدمها الحكومة فى التعامل مع الأخبار الزائفة للقضاء عليها والحد من أثارها السلبية بشكل فعال.

٢- اوضحت معظم الدراسات أن الجوانب السياسية والاجتماعية هى أكثر المجالات التى تنتشر فيها الأخبار الزائفة ، والتى لها تأثير كبير على أمن واستقرار المجتمع ، وهو الأمر الذى يجعل من التصدى لهذه الأخباروسرعة مواجهته أمر هام، من خلال كشف أولويات الأمور فى أى مجتمع، وهو الأمر الذى قاد الحكومة المصرية لإنشاء مرصد اعلامى الهدف منه هو التعرف على الأخبار الزائفة فى كافة وسائل الإعلام التقليدية والحديثة للرد عليها فور ظهورها.

الإطار النظرى (نظرية المسئولية الاجتماعية)

أتت نظرية المسؤولية الاجتماعية فى الإعلام، لتعملَ على تعزيز مفهوم الحرية فى وسائل الإعلام، حيث حَملت معها فكرة الحرية المسؤولية وليس الحرية المطلقة، ولذلك فإنّ مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية فى الإعلام حاولت أنّ تحرر الصحافة بدايةً ثم تقوم بتحرير وسائل الإعلام بشكل كامل، من المتسلطين من بعض فئات المجتمع عليها، وأن تعمل على الموضوعية فى الرسالة الإعلامية، وأيضاً أنّ تحافظ على القيم في المجتمع وتعمل على نقل هذه القيم من جيل لآخر، مع أن تبقى هذه الوسائل الإعلامية بعيدة عن سلطة الحكومة، **ومن المبادئ التى وضعت لنظرية المسؤولية الاجتماعية فى الإعلام، ما يأتى:**(**سهام عجاس ، ٢٠١٨**)

ليس للحكومة سلطان على الصحف ووسائل الإعلام بشكل عامّ، وتحديداً تلك التى يملُكها أفراد أو مؤسسات أهلية أو خاصة؛ لأنها تقوم بالتعبير عن وجهات متعددة ومتنوعة، فلا رقابة عليها من الحكومة، ويقيدها الضمير الإعلامى والسياسة التى ترسمها المؤسسة لتحكم به عملها. الجمهور له الحرية فى اختيار الوسيلة أو الرسالة الإعلامية التى تلبى رغبته وتناسب ميوله، كما أن له الحرية فى التعبير عن آرائه حتى وإنّ خالفت رأي السلطات العليا. أن يزود الإعلام الجمهور بالمعلومات بشرط أن يلتزم بصحة هذه المعلومات وصدقها، وأن يمثل وجهات النظر المختلفة بعدالة. إعطاء الجمهور الفرصة الكاملة للاطلاع على المعلومات اللازمة كافّة. نشر قيم المجتمع وأهدافه

وتوضيحها، باعتبار أنّ الإعلام أداة تعليمية فهى تعدّ وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية، مع الطرح بموضوعية لايشوبها التزييف

المسؤولية الاجتماعية لها بعض المبادئ التى تقوم عليها، ومن أهمها ما يلى(آمال حسن الغزاوى ، ٢٠٠٩،ص٦٣) -:

- ❖ المجتمع له الحق على الصحافة، والصحافة يجب عليها أن تلتزم بتلك المعايير الرفيعة بوظائفها وأدائها.
- ❖ يجب على كل من وسائل الإعلام والصحافة قبول تنفيذ بعض الالتزامات للمجتمع.
- ❖ يجب على الصحافة أن تقوم بتنظيم نفسها بصورة ذاتية لتنفيذ الالتزامات.
- ❖ يمكن القيام بتنفيذ تلك الإلتزامات عن طريق الإلتزام بمعايير مهنية لإرسال ونقل المعلومات. الصحافة يجب ألا تقوم بنشر أى شئ قد يتسبب في عنف أو جريمة.
- ❖ يجب على الصحافة أن تقوم بانعكاس الآراء المختلفة والمتنوعة وأن تكون متعددة، والإلتزام بحق الرد.

إن المبادئ التي قامت عليها المسؤولية الاجتماعية للإعلام تعزز مفهوم الحرية الإعلامية؛ لكنها حملت معها فكرة المسؤولية أيضًا، فهى الحرية المسؤلة وليست الحرية المطلقة، فهى تحرر وسائل الإعلام من سيطرة فئات بعينها، وتنادى بالموضوعية في الرسالة الإعلامية، وأن تحافظ على قيم المجتمع وتكون ناقلة لهذه القيم من جيل إلى آخر، مع بقاء هذه الوسائل بعيدة عن سلطان الحكومة ، وتركز المسؤولية الاجتماعية للإعلام على ثلاثة أبعاد أساسية ، **يتصل البعد الأ ول بالوظائف التي ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر، ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء، ويتصل البعد الثالث بالقيم المهنية التي ينبغى مراعاتها في العمل الإعلامى،** فعلى مستوى الوظائف التى ينبغى أن تقوم بها وسائل الإعلام المعاصرة وفق نظرية المسؤولية الاجتماعية، فإنها تشمل الوظيفة السياسية من خلال إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، والوظيفة التعليمية عن طريق إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ومناقشتها لتكون منتدى للأفكار، والإعلام من خلال ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة، والوظيفة الثقافية والوظيفة الاقتصادية التى تهدف إلى تعريف الأفراد بالسلع والخدمات، إضافة إلى إثارة الاهتمام بالقضايا العالمية. ويهتم **البعد الثاني** بنظرية المسؤولية الاجتماعية بمعايير الأداء الإعلامى، التي تتمثل فى المعايير الأخلاقية للأفراد، إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، والمعايير المهنية التى تضعها الهيئات الصحفية المختلفة؛ فالإعلام مطالب بعدم الخروج على قيم المجتمع وأخلاقياته، ومطالب بحماية الآداب العامة ضد الأعمال الفاحشة، وقبل أن يرتبط هذا الموضوع بالقوانين الموضوعية فهو يرتبط بشكل أساسى بضمير الإعلامى وحدود مسؤوليته الاجتماعية وإحساسه المهنى بمدى ما يمثله ذلك من خطر حقيقي على المجتمع. ويتصل **البعد الثالث** لنظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام بالسلوكيات التي ينبغى مراعاتها من جانب الإعلاميين وفي ذلك الإطار تأتي التشريعات ومواثيق الشرف الإعلامية لتؤكد أن لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وفقًا لمجموعة من الضوابط والقواعد التي تنظم عمل الإعلامي بما له من حقوق وما عليه من واجبات، وهذه الأسس تعمل على الحفاظ على الحريات وحماية المصلحة العامة

(Edsall,1981) .

نظرية المسؤولية الاجتماعية ومنصات التواصل الاجتماعى

الأساس الفكري الذي انطلقت منه نظرية المسؤولية الاجتماعية هو أن الحرية حق وواجب ونظام ومسؤولية في وقت واحد، أى أن الحرية حق وراءه واجب لابد وان يشعر به المستمتع بهذه الحرية، أي أنها لا تثير غرائز القراء بقدر ما تثير عقولهم وتشجع هذه العقول بأن الصحافة تسد حاجة القارئ السريعة ولا تهمل الحقيقة، كما أضافت نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى الإعلام مبدأين جديدين وهما الالتزام الذاتى من جانب الصحفى بالمواثيق الأخلاقية التى تحقق التوازن بين حرية الأعلام ومصلحة المجتمع، والالتزام الاجتماعي في تقديم الأحداث الجارية وتفسيرها فى أطار له معنى(**يسرا محمد ،٢٠١٩**).

خصوصاً في عصر الاعلام الجديد الذي يمكن عدّه اليوم نظاماً عكسيا لنظام إعلامي يستند إلى جانب وفير من القواعد والضوابط والقوانين التى تحكم مجاله، وتراقب توازنه، لما ينطوى عليه من نقض للتقاليد المعرفية والمهنية المكونة للبيئة الإعلامية التقليدية.

وتأسيساً على ما سبق.. يمكن القول بأن نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تنبع من التزام أخلاقى يحقق التوازن بين حرية الإعلام والحفاظ على مصلحة المجتمع واستقراره ودعم كل جهد يصب في تنميته ورخائه، لكن لا تزال هناك حاجة لمزيد من الجهود البحثية لتأطير تلك النظرية فى سياق وسائل الإعلام الجديدة، حيث إن الانفتاح التكنولوجى وقلة الضوابط على المحتوى الذى يبث فى الفضاء الرقمى يحتِّمان السعى نحو ترسيخ مبادئ نظرية المسؤولية المجتمعية، ليس فقط من خلال شركات مواقع التواصل الاجتماعى ولكن عبر غرسها فى ثقافة مستخدمي تلك المنصات.

جوانب الإستفادة من النظرية فى الدراسة :

١- استفادت االباحثة من نظرية المسئولية الاجتماعية في الجانب الكيفي (المقابلات المتعمقة) مع مديرين ورؤساء التحرير بالصحف ، حيث تم صياغة الأسئلة بدليل المقابلات بناءاً علي المعايير والفرضيات التي أفترضها النظرية وبيان مدى ملامستها وتجريبها فى الواقع الفعلي ، وعلي أدء الممارسة المهنية من قبل الصحفيين ، وذلك لأن من أهم مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية هو الالتزام الذاتى من جانب الصحفي بالمواثيق الأخلاقية ، وكذلك الالتزام الاجتماعي في تقديم الأحداث والأخبار وتفسيرها فى إطار ذات معنى ودلالى والبعد عن خلق قصص إخبارية مُفبركة وزائفة وليست لها علاقة بالواقع.

٢- الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات تخص ترسيخ مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية ليس فقط من جانب المؤسسات الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعى بل من جانب مستخدمى تلك المنصات.

الإطار المعرفى للدراسة :

تشريعات الإعلام الجديد :

إن الانتشار الكبير لاستعمال الوسائط الاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعى أدى إلى تزايد عدد الاشخاص المتابعين والمرتبطين بالشبكة العنكبوتية سواء في العالم العربى والعالم ، بل اصبح المواطن يلتقط المعلومة والأخبار من الفضاءالإلكترونى ، وأمام تراجع الصحافة الورقية التي لها خصوصيات ظهرت موجة جديدة فى الإعلام الأ وهي الاعلام الإلكتروني والمواقع الإلكترونية ومالها من أهمية وخصوصية. ، إن الصحافة

الالكترونية من حيث الاطار القانوني في مصر والتي نص عليها الدستور المصري وأشار إليها قانون الإعلام رقم ١ لسنة ٢٠١٨ المتضمن قانون الإعلام الموقع الإلكترونى وهو: الصفحة أو الرابط أو التطبيق الإلكترونى المرخص له والذى يقدم من خلاله محتوى صحفى أو إعلامى أو إعلانى أياً كان نصياً أو سمعياً أو مرئياً ثابتاً أو متحركاً أو متعدد الوسائط ويصدر باسم معين وله عنوان ونطاق إلكترونى محدد، وينشأ أو يستضاف أو يتم النفاذ إليه من خلال شبكة المعلومات الدولية ، ومن خلال محتوى النص نجد أن المشرع استعمل مصطلح الإعلام الإلكتروني للدلالة على جميع التطبيقات الممارسة لحق الإعلام بواسطة شبكة الانترنت والمواقع والمنتديات والصفحات الاعلامية(**إسماعيل حُمانى ،٢٠٢٢،ص٦٩)**

تشكل وسائل التواصل الاجتماعى نقلة نوعية في عالم الإعلام الرقمى فقد جعلت من العالم قرية متواصلة، خاصة أنها تسمح بإنشاء المحتوى الإلكترونى وتبادله (نصوص، صور، البعض بأنها تشكل "إعلام العولمة" الذي لا يلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما يطرح حدوداً افتراضية غير مرئية، ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية، لتقديم عالم من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن، وهذا ما جعل هذا الإعلام أكثر تأثيراً في سلوك الأفراد، وفى تكوين اتجاهاتهم وتعديلها، وتشكيل أفكارهم وتوليدها. كما يتسم هذا الإعلام **"المعولم"** كذلك بخاصية المجانية، فلا تحتاج الدعوة إلى نشاط معين في الفيسبوك إلى إمكانات مادية، فيكفي الاشتراك في الموقع، وبالتالي تأسيس مجموعة أو عدة مجموعات تتبنى مبادئ أو أفكار بعينها (**سمير دُحمانى ، ٢٠١٩).**

أما مصادر التشريعات الإعلامية: يعدّ **الدستور المصدر الأساسي** للتشريعات الإعلامية حيث يبين الحقوق الأساسية والحريات العامة المضمونة للأفراد والجماعات والأحزاب، وبمعنى آخر يقوم الدستور بوضع القواعد الأساسية لتنظيم المجتمع، ومن هذه القواعد تُستمد التشريعات الأخرى التي تقوم بتنظيم أجهزة السلطة ونشاطاتها، وبذلك فإن النصوص القانونية التي تحكم النشاط الإعلامي تستند إلى قواعد الدستور ومبادئه الأساسية ، أما **المصدر الثاني** للتشريعات الإعلامية فهو **القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية** في الدولة وفقاً لأحكام الدستور، إضافة إلى الأنظمة الإدارية الصادرة تنفيذاً لهذه القوانين.

وأخيراً **القانون الدولي والمعاهدات** التي تقرها السلطة التشريعية في الدولة، ومن ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعدّ من أهم النصوص القانونية الدولية التي تشكل أساساً تستقي منه دساتير الدول أحكامها فيما يتعلق بحرية الإعلام، ولاسيما المادة /١٩/ منه والتي تنص على أن **"لكل فرد الحق فى حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أية وسيلة كانت دون اعتبار للحدود".**

ورغم إصدار القوانين الهادفة إلى الحد من انتشار الأخبار الزائفة وتوعية المواطنين بخطورة اختلاقها، فقد انتشرت الأخبار الزائفة انتشاراً واسعاًعلى شبكات التواصل الاجتماعي فى مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية وغيرها، وتورط فيها مواطنون من مختلف الأعمار والمدن، عبر أخبار غير صحيحة ومقاطع فيديو مسجلة أو مباشرة، أو رسائل صوتية وتدوينات غير دقيقة.كما شملت تلك الأخبار ومقاطع فيديو اتهامات كاذبة، وقذفاً صريحاً في حق الهيئة الطبية، واتهامات للمسؤولين بإهمال المصابين بفيروس كورونا المستجد، والتسبب لهم عمداً في الوفاة بهذا الوباء . ولم تقف الأخبار الزائفة عند هذا الحد، بل امتدت كذلك إلى التحريض على التمييز والكراهية والمس بالاستقرار و الأمن العام، والدعوة إلى

العصيان وارتكاب أفعال إجرامية .كما بلغ حد الاستهتار بالوضع الصحي بالمغرب إلى تصوير مقاطع فيديو يقوم ناشروها بالاتصال بشكل ساخر بالرقم الهاتفى الخاص بوباء كورونا للتبليغ عن حالات زائفة . وتحول بعض مروجى الأخبار غير الصحيحة إلى الترويج لأطباء وهميين متخصصين في علاج وباء كورونا من خلال اقتراح وصفات طبية قادرة على القضاء على الفيروس، فقد حقق مقطع فيديو يوصى المصابين بفيروس كورونا باستخدام قشور البرتقال مع الماء الساخن لقتل البكتيريا مئات الآلاف من المشاهدات على " تيك توك " و"إنستغرام " "رغم أنه لا يوجد أي دليل على أن الماء الساخن أو الفواكه الحمضية يمكن أن تقي من فيروس كورونا أو تعالجه، علاوة على أن استنشاق البخار الساخن الذى يوصي به الفيديو، يمكن أن يكون خطيراً للغاية (**محمد القاسمى ، ٢٠٢١**)

الأخبار الزائفة Fake News : هي الاخبار التي تقوم على محتوى أو سياق زائف يهدف إلى خداع أو تضليل القراء بدرجات متفاوتة **وهى نوعان** :

١- **أخبار جزئية التزييف Half-truths** : هي الأخبار التي تقوم على تحريف أو حذف بعض الحقائق الموجودة بالحدث.

٢- **أخبار كاملة التزييف 100% False**: هي أنباء مختلفة تماماً عن الحقيقة وليس لها أى أساس من الصحة.

صفحات الإعلام الاجتماعى الزائف Fake social media accounts: هي صفحات تنشأ عن حسابات الكترونية زائفة علي شبكات التواصل الاجتماعي تهدف إلي تحقيق أغراض مشبوهة ، وتقوم الصحافة المتأنية في مشروعها على تحري الدقة والموضوعية ومحاربة الأخبار الزائفة، التي تتسلل إلى شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الضوابط المهنية والمنهجية يمكن اختصارها فى: (**صلاح الدين مُعافة ،٢٠١٩،ص٨**) **شكل رقم ( ) جرائم النشر الإلكترونى**

قائمة جرائم النشر والاتهامات التي تعترض العمل الصحفي في مصر

جرائم تضر بالمصلحة العامة

- **جرائم التضليل (نشر الأخبار الكاذبة)**
- **جرائم الإفشاء : إفشاء الأسرار العسكرية والساسية والاتصالات السرية**
- **جرائم الإرهاب والتحريض : كالتحريض علي قلب نظام الحكم**
- **جرائم الإنترنت أو الشبكة العنكبوتية**

جرائم تضر بمصلحة الأفراد

جرائم الاعتبار : كالسب والقذف والمساس بحرمة الحياة الخاصة للأفراد

مشكلة الدراسة :

تأتى إشكالية هذه الدراسة برصد قضية انتشار الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى فى ضوء مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية ومن قبل مسئولى ومشرعى وممارسى الإعلام فى مصر .

أهداف الدراسة :

١) تحديد مفهوم الأخبار الزائفة وأهدافه ومخاطره .
٢) تسليط الضوء على أساليب التعامل مع الأخبار الزائفة .
٣) معرفة نسبة وعى الصحفيين بالمبادئ القانونية ومواثيق الشرف الإعلامية .
٤) كيفية قيام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بمراقبة الأداء المهنى للمواقع الإلكترونية .
٥) معرفة الإجراءات المُتخذة ضد المواقع الإلكترونية فى حالة عدم الإلتزام بالضوابط المنظمة للمهنة .
٦) إلى أى مدى هذه القوانين تُطبق على أرض الواقع ، وهل قوانين العقوبات والانتهاكات مفعلة ام لا؟
٧) معرفة آلية تطبيق الجزاءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم الصحافة والإعلام الجديد.
٨) ماهي جهود المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لرفع مستوى الآداء المهنى للصحفيين وخاصة الصحفيين الإلكترونين.

❖ **أهمية الدراسة :**

١) **الأهمية النظرية** : تستمد الدراسة أهميتها من خطورة الانتشار المتسارع للأخبار الزائفة فى وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما منصات الإعلام الاجتماعى وشبكاته، حيث بدأت الظاهرة تتخذ أبعاداً أخلاقية/مهنية تمس بمصداقية الممارسة الإعلامية والعمل المؤسسى وأيضاً أبعاداً سياسية وأمنية واقتصادية، وهو ما جعل بعض الدول تسارع إلى سن تشريعات قانونية لاحتواء تداعيات ظاهرة الأخبار المزيفة.
٢) **الأهمية التطبيقية** : الاستفادة من نتائج الدراسة فى تقييم الوضع الراهن للممارسة المهنية عبر وسائل الإعلام ، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات لدارسي التشريعات الإعلامية الجديدة

❖ **نوع الدراسة**

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التى تهدف إلى وصف مجموعة من التشريعات الإعلامية وبشكل خاص تشريعات الصحافة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعى، لتوضيح مدى الوعى والإلتزام من قبل صحفيين النشر الإلكترونى داخل المؤسسات الصحفية ، وخاصة بعد قيام المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام بإصدار قانون لتنظيم العمل الإعلامى سواء (المطبوع - المسموع- المرئى- الإلكترونى) رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨.

❖ **المنهج المستخدم** سوف تعتمد الدراسة على منهج المسح الوصفي لدراسة ظاهرة الأخبار الزائفة فى سياقات مختلفة، ووصف أبعادها وصفاً دقيقاً وشاملاً، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها للوصول إلى دلائل وبراهين تضع أطراً محددة لقضية الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى.

❖ **عينة الدراسة**

١- **عينة الدراسة الميدانية :**

الدراسة الكيفية : إجراء مقابلات متعمقة مع أعضاء لجنة الإعلام بالبرلمان المصرى ، وأعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ، والجزء الثانى من المقابلات المتعمقة كان مع مديرى التحرير ونواب رئيس التحرير وعدد من رؤساء الأقسام بجريدتى (الأهرام- الوطن) باعتبار أنهما ممثلان لجريدة رسمية وجريدة خاصة.

التعريفات النظرية والإجرائية للدراسة :

١- **التشريعات الإعلامية :** مجموعة القواعد القانونية المُنظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة من (صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات أنباء... إلخ) حيث تُبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامى وحقوق الإعلاميين وواجباتهم والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط .

التعريف الإجرائى :هى مجموعة القوانين التي تنظم العمل الإعلامى سواء المطبوع أو المسموع أو المرئى أو الإلكترونى.

٢- **مواقع التواصل الاجتماعى :** هى منصات على الإنترنت أو الهاتف المحمول تتيح التفاعل ثنائى الاتجاه عبر محتويات ينتجها المستخدمون أنفسهم ، فضلاً عن التواصل بين المستخدمين ، ومن ثم فأن وسائل التواصل الاجتماعى ليست كوسائل الإعلام التى لا تخرج الإ من مصدر واحد أو من موقع شبكى ثابت ، وإنما هى وسائل للتواصل عبر منصات صُممت خصيصاً لتتيح للمستخدمين إيجاد أو إنتاج المحتويات بأنفسهم والتفاعل مع المعلومات ومع مصدرها .

التعريف الإجرائى : هي مواقع إلكترونية يتم تثبيت تطبيقاتها عبر الأجهزة اللوحية أو أجهزة الهواتف الذكية ، وتتيح لمستخدميها التواصل والتفاعل مع المحتوى الاتصالى بشكل فورى.

٣- **الأخبار الزائفة:** الأخبار الكاذبة هي نوع من الصحافة الصفراء أو الدعاية التى تتكون من التضليل المُتعمد أو الخدع المنتشرة عبر وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية التقليدية أو وسائل الاعلام الاجتماعية على الإنترنت.

التعريف الإجرائى : الأخبار الزائفة Fake News

هى معلومات خاطئة تصدر لغرض خداع القارئ أو المتتبع للأخبار ، وأصبح من السهل التقاطها وتداولها عبر وسائل الإعلام وبشكل خاص وسائل الإعلام الجديدة ، وغالباً يكون مصدر هذه الأخبار وسائل الإعلام الغير مؤسسية كالمدونات أو الشبكات الاجتماعية .

نتائج الدراسة الميدانية :

قامت الباحثة بتقسيم نتائج الدراسة الميدانية إلى محورين :

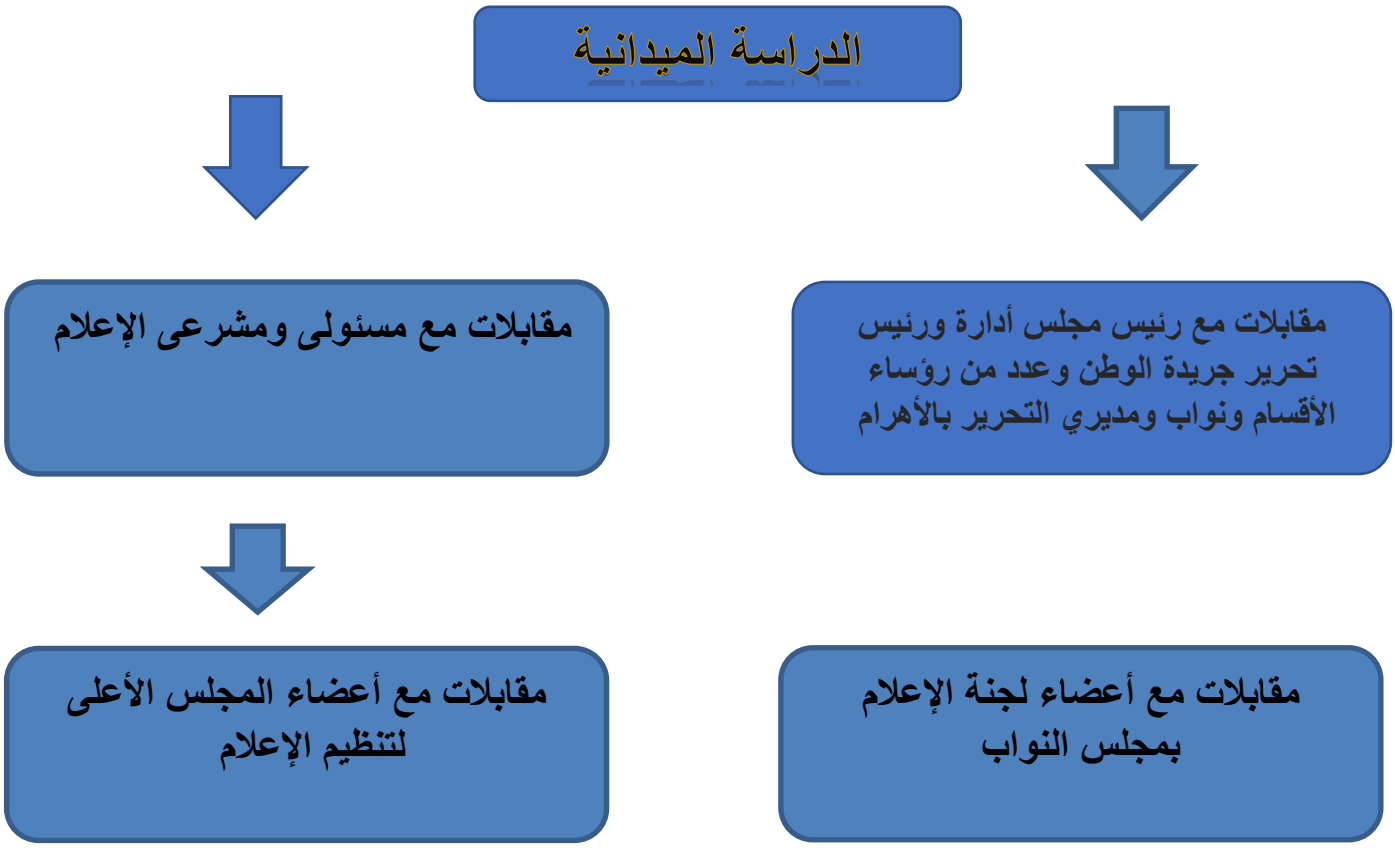

الجزء الأول من الدراسة الميدانية

مقابلات مع رئيس مجلس أدارة ورئيس التحرير التنفيذى لجريدة الوطن وعدد من رؤساء الأقسام

إجراءات الجزء الأول من الدراسة الميدانية : قامت الباحثة بإجراءالدراسة الميدانية داخل جريدة الوطن الخاصة ، وذلك بتطبيق دليل المقابلة المتعمقة مع رئيس مجلس الأدارة الدكتور محمود مُسلم رئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس الشيوخ ورئيس شبكة قنوات dmc، والأستاذ أحمد الخطيب رئيس التحرير ورئيس لجنة المحاسبة للتعامل مع الصحفيين بالوطن، وعدد من رؤساء الأقسام بالجريدة الأستاذ سامى عبد الراضى مدير التحرير والأستاذ أحمد البهنساوى رئيس القسم السياسى والأستاذ حمدى البلك رئيس قطاع المحافظات والأستاذة إسراء طلعت مسئول الملف الدينى والنقابات ،وقامت الباحثة بإجراء مجموعة من المقابلات بجريدة الأهرام اليومى والبوابة الإلكترونية مع الأستاذ على محمود مدير التحرير باللأهرام المسائى بوابة الأهرام ، والدكتور إسلام عوض نائب رئيس التحرير الأهرام المسائى (بوابة الأهرام) ، والأستاذ ياسر بهيج مساعد رئيس تحرير الأهرام اليومى ولقد قامت الباحثة بتقسيم نتائج الدراسة الميدانية لعدة محاور رئيسية بناءاً على أسئلة دليل المقابلة الخاصة بعينة الدراسة ، **وجاءت النتائج على النحو التالى :**

أولاً : أسباب أنتشار الاخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى

إن قضية انتشار الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى زادت بشكل كبير فى الآونة الأخيرة وهو ما أشار إليه الدكتور محمود مسلم وأوضح أنه تابع عدد كبير من الأخبار الزائفة علي مواقع التواصل الاجتماعى وبالذات بعد جائحة كورونا وانتشار العديد من الأخبار سواء الصحيحة أو المغلوطة وأرجع السبب فى ذلك بعدم وجود رقابة كاملة على هذه المنصات وقال (**لا وجود لرقيب**) ، بينما أشار أحمد البهنساوى أن ندرة المعلومات الصحيحة هى من أهم أسباب انتشار الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى ، بينما اوضحت اسراء طلعت أن ظاهرة الأخبار الزائفة ليست جديدة ولكن مواقع التواصل الاجتماعى غيرت طريقة صياغتها وانتشارها ، حيث أن الأشخاص قبل ظهور الإنترنت كانوا يحصلون على المعلومات من الجرائد أو التلفزيون أو الراديو ، أما الآن فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعى هى مصدر المعلومات دون الانتظار لموعد نشرصحفى أو بث تلفزيونى أو إذاعى ،واتفقت مع هذه النتيجة دراسة (**ممدوح عبد الله ،٢٠٢٠**) ودراسة(**Chengcheng ,2017**) ، واتفق حمدى البلك مع هذا الرأى حيث أكد قائلاً (**كل يوم بنسمع وبنقرأ أخبار مزيفة فهناك سيل من الأخبار الزائفة بشكل يومى وأنا مش بتابع أنا بصادف الأخبار المزيفة**) وعادة بيكون وراء هذا النوع من الأخبار هو صفحات غير حقيقية ، فقضية الأخبار الزائفة ليست موضوع جديد ولكن الجديد هو شكل التناول الذى أصبح يواكب التطور التكنولوجى فى مواقع التواصل الاجتماعى ، وأكد ياسر بهيج مساعد رئيس تحرير الأهرام اليومى أن مسألة انتشار الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى مسألة شديدة الخطورة تحتاج من الدولة لفتح قنوات اتصال مباشرة مع المواطن للقضاء عليها وأتاحة المعلومات الصحيحة ، بينما على محمود مدير تحرير الأهرام المسائى (بوابة الأهرام) أشار أن انتشار الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى أصبحت (**بيزنس**) والأهم هو الحصول على أكبر عدد من المشاهدات ، لكن الموضوع مختلف بالنسبة للأهرام حيث من ١٤٥ عام معروف عن الأهرام المصداقية هذا هو الميراث الذى تسعى له الأهرام بكل أصدارتها (الورقى – والأون لاين) بعكس الصُحف الأخرى ، وبالتالى الأهرام أصبحت مرجعية لوكالات الأنباء العالمية .

ثانياً : ترتيب مواقع التواصل الاجتماعى فى انتشار الأخبار الزائفة

اتفق معظم عينة الدراسة أن منصة الفيسبوك هى المنصة الأكثر استخداماً لنشر الأخبار الزائفة وارجعوا ذلك لسبب أساسى وهو أن الفيسبوك هو المنصة الأكثر شعبية والأكثر استخداماً من قبل مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى ومنفتح أكثر على العالم من أى موقع تواصل اجتماعى أخر وخدماته أكثر مرونة، يليها تويتر ولكن بنسبة أقل من الفيسيوك ، وأن الخبر اذا تم نشره عبر تويتر لاينشر بالشكل الأكبر إلا إذا تم إعادة مشاركته عبر الفيسبوك ، أما على محمود مدير تحرير بوابة الأهرام أن في المجتمع المصرى يتصدر الفيسبوك أما في الدول العربية ودول الخليج يتصدر تويتر .

ثالثاً : نوعية الأخبار الزائفة الاكثر انتشاراً على مواقع التواصل الاجتماعى

اتفقت آراء عينة الدراسة في هذا المحور ، حيث أرجعوا أن أخبار الوفيات هى الأخبار الأكثر انتشاراً يليها أخبار المشاهير فى كل المجالات فنى وسياسى ورياضى ...إلخ ،بينما ارجع الدكتور اسلام عوض نائب رئيس تحرير بوابة الأهرام أن (**كل خبر وله شريحته**) ، وأن الاخبار المتعلقة بنشاطات وزارات وهيئات الدولة والتى تمس حياه المواطن اليومية تأتى فى الصدارة .

رابعاً : مصادر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن نوع آخر من المصادر وهى (**المصادر المُجهلة**) والمقصود بها بحسب آراء عينة الدراسة هى ذكر الخبر دون ذكر اسم الشخص الذي أدلى بالمعلومات ، وهذا النوع ليس جديد فى عالم الصحافة ولكن زاد استخدامه وتداوله بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعى ، فأشار محمود مسلم أن مصادر الأخبار الزائفة غير معروفة أو مصادر غير رسمية كما أن التلاعب فى العناوين من أبرز المصادر التى تعتمد عليها محتوى أو مضمون الخبر الزائف خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعى ، حيث أن هناك عدد كبير من القراء لا يتابعون باقى الخبر ويكتفوا بقراءة العنوان فقط دون تكلف العناء النقر على الرابط وقراءة الموضوع كاملاً وهو ما جاءت به دراسة (**مقوش عقيلة ، عبيش صونية ،٢٠٢١** بينما أوضح أحمد الخطيب أن مصادر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى ليس لها مصدر واحد أو جهة بعينها ويصعب الوصول لمُطلق الخبر على وسائل التواصل الاجتماعى ، وممكن لمحرر صغير أن يأخذ الخبر ويُعيد نشره بطريقة أخرى وبصياغة أخرى وهو ما نسميه فى عالم الصحافة (**غسيل الخبر**) ، أما أنا كصحفى لدى طرق كثيرة للتأكد من صدق الخبر الوارد لى فعلى سبيل المثال تردد أنباء حول وفاة الدكتور عُمر هاشم لدى أكثر من مصدر أولاً أسرته ثانياً هو عضو بهيئة كبار العلماء فيمكن التأكد من هيئة كبار العلماء ، أما بالنسبة لرؤساء الأقسام أكدوا أنهم على تواصل مع الجهات والهيئات المتعلقة بمجالهم فالمسئول عن التعليم على تواصل مع وزارة التربية والتعليم ، وأكد البهنساوى في هذا الجانب أن مصادر الأخبار الزائفة تختلف باختلاف مُطلق الخبر الزائف ويمكن أن تكون بتوجه معين مع أو ضد وأحياناً تُطلق بلا هدف.

خامساً : أهداف نشر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى

تعددت أهداف نشر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى ولكن مع هذا التعدد إلا أنه كان اتفاق إلى حد كبير بين أفراد العينة فى تلك الأهداف ، حيث اتفقت أفراد عينة الدراسة في أن الهدف الرئيسى والأساسى من نشر الأخبار الزائفة هو الحصول على عدد كبير من اللايكات والمشاهدات وبشكل خاص بعد ما اصبحت لها عائد وربح مادى ، وأشار ياسر بهيج مساعد رئيس تحرير الأهرام اليومى من أهم أهداف الأخبار الزائفة هو إسقاط هيبة الدولة فى عين المواطن وزعزعة استقرارها ، وأحياناً أخرى تكون هناك أهداف وأسباب أمنية وسياسية غير معروفة تُوجه للمواطنين قبل إصدار قرار بعينه واستنزاف ردة الفعل نحوه ، وأشار الدكتور محمود مسلم أن هناك من مروجى هذا النوع من الأخبار يكون هدفهم (**ركوب الترند)** ، أما أحمد الخطيب فأرجع أن هناك نوعين من نشر الأخبار الزائفة وهما أهداف معلنة وأخرى غير معلنة فالأهداف المعلنة تكون واضحة أمام الجمهور أما الأهداف الغير معلنة بيكون هدفها زعزعة الأمن العام وحدوث بلبلة وزعر بين أفراد المجتمع وتضليل الجمهور عن ماهو أهم ، وفى الصحافة بيكون الهدف هو (**السبق الصحفى**) وهو عادة ما يحدث فى الجرائد الإلكترونية الجديدة أو الصحافة الصفراء التى يكون هدفها هو الحصول على عدد كبير من المشاهدات ، وأشار البهنساوى رئيس القسم السياسى بالوطن أن الأخبار الزائفة تقوم على تشويه أحداث أو اختلاقها أو تلفيقها وبناء قصص وتقارير عليها لاستقطاب الرأي العام بناءاً على الخداع والأكاذيب، أما الهدف الأساسي منها فهو تحقيق مآرب سياسية ومصالح اقتصادية، ويزدهر موسم الأخبار الزائفة خلال الحروب والحملات الانتخابية التي تهدف إلى النيل من الخصم وكسب أكبر قدر ممكن

من أصوات الناخبين ، أما إسراء طلعت مسئول الملف الدينى أوضحت أن هناك مؤسسات دولية مخربة بيكون الهدف منها نشر الأخبار الزائفة للمجتمعات وإثارة الرأى العام .

آليات ردع الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى من منظور الصحفيين:

اتفقت عينة الدراسة الميدانية فى أن من أهم آليات ردع الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى هو توافر المعلومة الصحيحة بشكل دائم للجمهور وعدم إخفاء الحقائق وأيضا الرصد الفورى والتدقيق فى عرض المعلومات للمواطنين ، وهناك منهم من أشار أنه فيه (**استحالة لردع الأخبار الزائفة**) وطالما لا توجد سيطرة كاملة على شبكات التواصل الاجتماعى فالبتالى لا يمكن ردع هذه الأخبار ومن يقوم بنشرها ، محاكمة المغرضين وسرعة غلق الحسابات والصفحات التى تنشر الأخبار الزائفة ، وأن هذه الإشكالية لها آليات قانونية وتنفيذية ومجتمعية وهناك آلية مهمة جداً وهى عقد اتفاق بين الدولة وهذه الشركات (**الفيس بوك مثلاً**) وتنص هذه الاتفاقية على العمل فى الحد من الأخبار السلبية أو الزائفة على هذه المنصة من خلال آلية أو منهجية معينة يتم تحديد فيها كيف يمكن التوصل إلى الشخص لردعه قانونياً أو كيف يمكن غلق هذا الحساب بصورة سريعة ،وهذا ماتفقت معه دراسة (**Feyza,2020**) ، أما أحمد الخطيب رئيس تحرير الوطن أشار أن من أهم آليات ردع الأخبار الزائفة هو (**المحاسبة**) و التعاون بين منصات الميديا الاجتماعية ومؤسسات الميديا الأوروبية للتصدي للأخبار الكاذبة وحملات التضليل ودعم مكانة المضامين الإخبارية الجيدة التي تتيحها الصحافة والميديا في منصات الميديا الاجتماعية وتيسير وصول المستخدمين إليها ، التنوع فى استخدام الوسائط المتعددة لنشر الأخبار الزائفة التى تم التحقق منها ، تقديم دورات للصحفيين لتدريبهم علي آليات الكشف عن الأخبار الكاذبة وتقديم الحقيقة للجمهور وهو ماتفقت معه دراسة (**مى عبد الغنى** ،٢٠٢٠) ودراسة **(Danny,2018)** حول الكيفية التى يتم بها توظيف مواقع التواصل الاجتماعى فى التحقق من الأخبار .**الجزء الثانى من الدراسة الميدانية**

مقابلات مع أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام – مقابلات مع أعضاء لجنة الإعلام بمجلس النواب

إجراءات الجزء الثانى من الدراسة الميدانية : قامت الباحثة بتصميم دليل أسئلة لأعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وأعضاء لجنة الإعلام بالبرلمان المصرى ، وذلك لتغطية قضية تشريعات الأخبار الزائفة من كافة الجوانب التشريعية والتنفيذية والقانونية ، باعتبار أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومجلس النواب هى الجهات المسئولة عن إقرار وتشريع كافة القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعى ، وأجرت الباحثة المقابلات مع أ.د/ منى الحديدى أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة وعضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام , والدكتور حسام عبد المولى عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وممثل جهاز تنظيم الاتصالات ، والأستاذة رانيا هاشم المذيعة بقناة الحياه الفضائية وعضو المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام ، أما فيما يخص مقابلات النواب قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع كلاً من الدكتور نادر مصطفي أمين سر ووكيل لجنة الإعلام بمجلس النواب ، والأستاذ رامى خطاب عضو لجنة الإعلام بمجلس النواب ، والأستاذ عمر وطنى النائب بمجلس النواب ، والمستشار أمين مجدى أمين المستشار القانونى بمجلس الوزراء ، وقامت الباحثة بتقسيم نتائج الدراسة الميدانية لعدة محاور أساسية **جاءت على النحو التالى** :

أولاً : طبيعة التشريعات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعى

أوضح مسئولى الإعلام فى المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام ومجلس النواب المصرى أن تشريعات وسائل الإعلام وبالتحديد منصات التواصل الاجتماعى بحاجة إعادة هيكله وذلك لطبيعة تكنولوجيا الاتصالات والسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعى جعلت هناك حاجة لتشريع جديد يلائم هذا التطور ، ومن جانبه أكد الدكتور نادر مصطفى وكيل وأمين سر لجنة الإعلام بمجلس النواب أن هناك تشريعات خاصة بمواقع التواصل الاجتماعى تم إقرارها فى المرسوم التنفيذى رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم الصحافة والإعلام ، وفى ضوء هذا المرسوم اصبح هناك اهتمام كبير من الحكومة لزيادة الرقابة على وسائل الإعلام بكل أشكالها صحافة وإذاعة وتلفزيزن ومواقع التواصل الاجتماع ، وفى ضوء هذا القانون كان هناك نصوص وجزاءات واضحة لحوكمة نظم الاتصال ولكن التطور السريع فى تكنولوجيا الاتصالات جعل تطبيق هذه النصوص صعب بشكل كبير ، وأن المجتمعات فى العالم كله بها تحديات متشابهه والمقصود هنا (حروب الجيل الرابع) ، وأن قضية الأخبار الزائفة حظيت باهتمام كبير من جانب مشرعى القانون لأنها أصبحت كارثة تهدد أمن المجتمع وهو ما أكد عليه المستشار أمين مجدى أمين المستشار القانونى لمجلس الوزراء أن الأخبار الزائفة زادت فى الآونة الأخيرة وأن أغلبها مؤمرات موجهه من جهات عدة كالجماعات المتطرفة وأمريكا وأسرائيل وانجلترا لإحداث بلبلة وفتن بين المصريين والحكومة والقيادة السياسية ، أما الدكتور حسام عبد المولى عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أكد أن هناك تشريعات فى القانون المصرى خاصة بمنصات التواصل الاجتماعى لسنة٢٠٠٣ ، وقانون الجريمة الإلكترونية ١٧٥ لسنة٢٠٢٠ وقانون حماية البيانات وغيرها من القوانين ذات الصلة ، ويقوم المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام بتطبيق قانون الإعلام ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ للمراقبة ، وكتطبيق للجزاءات على مواقع التواصل الاجتماعى ومُستخدميها فى حال مخالفة القانون ، والقوانين الحالية المشار إليها عالية كافية جداً للحد من التجاوزات والمخالفات على مواقع التواصل الاجتماعى وما ينقص هو وضع ضوابط وآليات لتطبيق هذا القانون ،واتفقت مع هذه النتيجة دراسة (**منى عيد ،٢٠١٩**) ، وجاء ذلك متفقاً مع ما أدلى به النائب نادر مصطفى وكيل لجنة الإعلام بمجلس النواب أن المشكلة تكمن فى عدم تنفيذ القوانين أو وجود آلية لتطبيقها لكن نص القانون موجود ، وأشار أيضاً فى هذا السياق الدكتور محمود مسلم عضو لجنة الإعلام بمجلس الشيوخ ورئيس شبكة قنوات dmc ورئيس مجلس أدارة جريدة الوطن أن تشريعات مواقع التواصل الاجتماعى لابد لها من أعادة تنظيم حيث أن بعد ظهور الإعلام الرقمى لابد أن يكون له تشريع خاص لأنه مختلف عن الورقى لأن فى فيديوهات وصور فلابد من أن يكون هناك تشريع مُنظم لمواقع التواصل الاجتماعى وهو ما اتفق معه النائب عُمر وطني حيث أشار أن عقوبات نشر الخبر الزائف موجودة لكنها محتاجة تطبيق بشكل أسرع وحاسم وحازم والسرعة فى تطبيق هذه التشريعات وأيضاً السرعة فى التحقيقات .

كيف يُمكن ضبط حالة الإنفلات على مواقع التواصل الاجتماعى دون التعارض مع حرية الرأي والتعبير

اتفقت عينة الدراسة الميدانية من نواب بالبرلمان المصري وأعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أنه لا يمكن ضبط حالة الإنفلات المعلوماتى على مواقع التواصل الاجتماعى وذلك بسبب طبيعة تلك المواقع التى لا يمكن معرفة مصدر المعلومة أو الخبر الزائف لا يوجد أداه للتبع بسبب الفضاء الإلكترونى المعلوماتى الواسع بعكس وسائل الإعلام الأخرى ، حيث أكدت الدكتورة منى الحديدى أنه لا يمكننا الضبط ولكن يمكننا المواجهة من خلال اسراع الجهات المسئولة بإصدار قانون (**حرية المعلومات**

وتداولها) ، وأيضاً الاستمرارية فى لقاءات المسئولين مع مندوبى المؤسسات والوزرات ، فغياب المعلومات بيعطى فرصة لأصحاب الاتجاهات سواء أفراد أو أحزاب أو جماعات لتخريب المجتمع ، والرئيس عبد الفتاح السيسى حريص في لقاءاته أن يتحدث فى موضوعات مختلفة قائلاً (**عشان الناس تعرف**) وبيوجه المسئولين يصرحوا للشعب ، وأكدت ايضاً الدكتورة منى الحديدى أننا لا نستطيع أن نعمل ضبط على الوسائل الجديدة لكن نستطيع أن نعمل ضبط على الوسائل المقننة ويأتى هنا دور (**المستخدم User**) فى البحث عن مصدر الخبر حيث من الخطأ التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعى على أنها مصدر للمعلومات ولكن هى (**منصات تواصل اجتماعى وليست منصات إخبارية)** ، وأشارت الدكتورة منى الحديدى أن من أهم أساليب وأدوات مواجهة وضبط حالة الانفلات المعلوماتى على مواقع التواصل الاجتماعى(**ألا أكون إعلام بعدى أى لا أكون إعلام رد الفعل**) ويجب على الإعلام أن يكون (**إعلام استباقى**) .

دور مجلسى (الأعلى لتنظيم الإعلام – مجلس النواب) فى تطبيق التشريعات الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعى ، وكيف يُمكن إخضاعها للتشريع.

أما عن دور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فى تطبيق التشريعات الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعى فهناك مجموهة من اللجان بحسب ما أشارا له كلاً من الدكتورة منى الحديدى والدكتور حسام عبد المولى عضوى المجلس أن هناك العديد من اللجان لمراقبة عمل وسائل الإعلام منها لجنة تلقى الشكاوى ولجنة المتابعة ، وفى نص القانون أن الحساب الذى يحتوى على أكثر من ٥٠٠٠ متابع يتعرض للمراقبة و المسألة القانونية ، ويتم عمل تقارير مستمرة بالمخالفات والانتهاكات ، وسياسة المجلس لا تقوم على التحقيق ولكن تقوم على حرية المعلومات فى إطار عدم المساس بالأسس والأخلاقيات الإعلامية والأمن القومى ، وكان من قبل ذلك في المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة سابقاً الهيئة الوطنية للصحافة حالياً يتم عمل تقرير شهرى عن الأخبار المُجهلة والمُزيفة فى الصحافة الورقية ، وكان هناك قرار بإلزام كل الصحف بنشر هذه التقارير حتى وإن كانت هذه التقارير تمس بمصداقية هذه الصحيفة وسمعتها الإعلامية ، أما دور مجلس النواب فاتفق أعضاء مجلس النواب عينة الدراسة أن التشريعات الموجودة لا تتناسب مع المنصات الجديدة ولابد من إعادة حوكمة وضبط لمواقع التواصل الاجتماعى ، وأن يكون هناك دور رقابى والمقصود به ملاحقة المنصات الغير مرخصة ومحاسبة الأخطاء , وأن تكون هناك تشريعات مُنظمة لعمل المواقع الاجتماعية .

استراتيجيات ردع الأخبار الزائفة فى ضوء المسئولية المجتمعية من منظور مسئولى الإعلام :

اتفقت عينة الدراسة الميدانية من أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الأعلام ومجلس النواب فى أن تطبيق التشريعات والقوانين مواقع التواصل الاجتماعى صعب وأن الأخطاء بتأتى من الإعلام الغير مقنن ، وأن نشر الوعى من أهم استراتيجيات ردع الأخبار الزائفة ، بينما اختلف عينة الدراسة حول الكيفية التى يتم بها ردع الأخبار الزائفة ، فأشارت الدكتورة منى الحديدى أن جزء من المسئولية يقع على الناشر والجزء الأخر يقع على المستخدم User ، و (**لابد من ترشيد استخدام كل ماهو رقمى**) وخاصة بالنسبة للجمهور حيث لايوجد عندنا ما يُعرف (بثقافة الإنترنت) أو (الثقافة الإعلامية Media Education) وهى تعنى القدرة على متابعة وتحليل وتقييم المعلومات، بالإضافة إلى القدرة على توصيل المعلومات أو الرسائل عبر وسائط إعلامية مختلفة ، بينما أشار النائب رامى خطاب عضو لجنة الإعلام بمجلس النواب أنه لابد من وجود برامج

تدريبية للصحفيين الرسمية المبتدئين على الكتابة الجيدة والمصداقية فى التحرى عن الأخبار من الهيئة الوطنية للصحافة ومن الجهات الرسمية ، ولابد أن المحرر يكون عنده وعى وحس إعلامى وصحفى ولابد أن يكون هناك مسئولية جنائية تقع على الناشر سواء من جهة النشر أو من الجهات المحاسبة والمراقبة على وسائل الإعلام ، واتفق مع ذلك الرأى دراسة(**مليكة بوخارى ،٢٠١٩**) ودراسة **(يامين بودهان،٢٠١٩)** .

خاتمة وتوصيات :

اهتمت الدراسة بإشكالية انتشار الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعى من منظورين ، الأول من قبل أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومجموعة من أعضاء لجنة الإعلام بمجلس النواب بصفتهم مسئولى ومُشرعى الإعلام ، والمنظور الثانى تناول مديري ونواب رئيس التحرير بجريدتى (الأهرام – الوطن) ، وأظهرت النتائج أنه توجد حالة من الانفلات عبر منصات التواصل الاجتماعى ، ولا يوجد حوكمة لها لصعوبة السيطرة عليها ، وجاءت توصيات الدراسة تدعو لضرورة تأطير نظريات جديدة فى الإعلام تناسب سياق مواقع التواصل الاجتماعى ، وتفعيل الضوابط على المحتوى الذى يُبث فى الفضاء الرقمى ، وإنشاء غرف للأخبار داخل المؤسسات الصحفية مُشكله من صحفيين وخبراء فى أمن المعلومات تتكفل بمهمة التحرى عن مصداقية الأخبار ، بالإضافة إلى معالجة مشكلة الخلل فى تدفق المعلومات وخطاب الكراهية والأخبار الزائفة ، وهو ما تنص عليه المسئولية الاجتماعية التى تؤكد على وجوب التزام وسائل الإعلام تجاه المجتمع بمجموعة من المعايير كالدقة والموضوعية والتوازن وتجنب نشر مايدعو للعنف والفوضى وحماية الحق فى التعبير والنشر.

المصادر والمراجع :

١) الصحفيين بجريديتى الأهرام والوطن وجاءت على النحو التالى :

م	الأسم	الوظيفة	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
١	محمود مسلم	رئيس مجلس أدارة الوطن ، ورئيس شبكة قنوات DMC ، ورئيس لجنة الإعلام بمجلس الشيوخ.	جريدة الوطن – الدقى - القاهرة	٢٠٢٢/٦/٢٢
٢	أحمد الخطيب	رئيس تحرير الوطن	جريدة الوطن	٢٠٢٢/٦/١٧
٣	سامى عبد الراضى	مدير تحرير الوطن	جريدة الوطن	٢٠٢٢/٦/١٥
٤	أحمد البهنساوى	رئيس القسم السياسي بالوطن	عبر الهاتف	٢٠٢٢/٦/١٩
٥	أسراء طلعت	مسئول الملف الدينى والنقابات بالوطن	جريدة الوطن	٢٠٢٢/٦/١٩
٦	حمدى البلك	رئيس قطاع المحافظات بالوطن	جريدة الوطن	
٧	ياسر بهيج	مساعد رئيس تحرير الأهرام اليومى	جريدة الأهرام – التحرير - القاهرة	٢٠٢٢/١٢/٢٤
٨	إسلام عوض	نائب رئيس تحرير بوابة	بوابة الأهرام	٢٠٢٢/١٢/٢٥

		الأهرام		
٩	على محمود	مدير تحرير بوابة الإهرام	بوابة الأهرام	٢٠٢٢/١٢/٢٥

٢) أعضاء لجنة الإعلام بمجلس النواب وأعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وجاءت على النحو التالى :

م	الاسم	الوظيفة	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
١	نادر مصطفي	أمين سر ووكيل لجنة الإعلام بمجلس النواب	عبر الهاتف	٢٠٢٢/٨/١٥
٢	رامى خطاب	مستشار بلجنة الإعلام بمجلس النواب	عبر الهاتف	٢٠٢٢/٦/٢٤
٣	عُمر وطنى	نائب بمجلس النواب	مقر النائب – غمرة - القاهرة	٢٠٢٢/١١/٢٢
٤	منى الحديدى	أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة و عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام	كلية الإعلام – جامعة القاهرة	٢٠٢٢/١/١٩
٥	رانيا هاشم	الإعلامية والمذيعة بقناة الحياة وعضو المجلس الإعلى لتنظيم الأعلام	عبر الهاتف	٢٠٢٢/١٢/١٣
٦	حسام عبد المولى	عضو المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام وممثل جهاز تنظيم الاتصالات	بمقر المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام – مبنى ماسبيرو – الكورنيش – القاهرة	٢٠٢٢/١٢/٢٦
٧	أمين مجدى أمين	المستشار القانونى بمجلس الوزراء	عبر الهاتف	٢٠٢٢/٦/٢٠

ثانياً : المراجع

- **المراجع العربية**

أسماء يوسف جلال (2020) . اتجاهات النخبة الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد فى إطار نظرية المسئولية الاجتماعية " دراسة ميدانية " ، المجلة العربية للإعلام والاتصال ، العدد (24) ، ص 232-371.

إسماعيل حُمانى ، جوهر شيبان و قمر شيبان (2022) . أثر الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى على الصحة النفسية ، **المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأى العام** ، المجلد (5) ، العدد (1) ،ص69-94.

آمال حسن العزاوى (2009) . المسئولية الاجتماعية للبرامج الحوارية التلفزيونية اليومية فى تناول الأداء الحكومى : دراسة تحليلية ، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام** ، المجلد (9) ، العدد(3) ، يناير – يونيو، ص1-63.

أمل صلاح عيسى (2020) . كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامى بمصر فى مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الالكترونية ، مجلة بحوث كلية الأداب ، المجلد (31) ، العدد (122) ، يوليو،ص 42.

بومخيلة خالد (2022) . تحديات مواجهة مخاطر الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعى خلال جائحة كورونا ، **مجلة المعيار** دورية دولية مُحكمة تصدُر عن كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، المجلد (26) ، العدد (5) ، الجزائر .

سمير دحمانى(2019).أخلاقيات المهنة فى الممارسة الإعلامية : قراءة لعينة من قوانين الإعلام الجزائرية ، **مجلة صوت القانون** ، المجلد (6) ، العدد(2) ، نوفمبر .

سهام عجاس (2018). المسئولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسى لتجسيد التنكية المستدامة إزاء العاملين ، **مجلة الروافد** ، المجلد (2) ، العدد (2).

شريط حورية (2022) . الأخبار الكاذبة مفهوم جديد أو وجه جديد للدعاية والتضليل الإعلامى ، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية** ، المجلد (6) ، العدد (4) ، ديسمبر .

صلاح الدين مُعافة (2019). بنية الصحافة المتأنية وأساليب التأثير فى الجمهور ، معهد الجزيرة للإعلام ، ص9.

عماد الدين على أحمد جابر (2021). الضوابط المهنية والقانونية لحماية الخصوصية الفردية فى التشريعات الإعلامية العربية " دراسة تحليلية مقارنة " ، المجلة المصرية لبحوث الصحافة ، العدد(21)،يناير .

محمد القاسمى (2021). إعلام الأزمات والأخبار الزائفة بالمغرب " جائحة كورونا نموذجاً "، **المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل** ، المجلد (4) ، العدد (15)، أبريل.

محمد حاتم حسان (2021). التأصيل القانونى للمواقع الإلكترونية الإعلامية " دراسة مقارنة " ، مركز دراسات البصرة والخليج العربى ، جامعة البصرة.

مقروش عقيلة ، عبيش صونية (2021) . دور الأخبار الكاذبة فى تزيف الوعى السياسى على صفحات الفسيبوك " راسة تحليلية لصفحة Fake News DZ" ، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ، المجلد (9) ، العدد(1) .

مليكة بوخارى (2019). الأخبار المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعى فى إحداث احتجاجات السترات الصفراء بفرنسا ، **مجلة الدراسات الإعلامية** ، المركز الديمقراطى العربى ، العدد (9).

ممدوح عبد الله مكاوى (2020) . الأخبار الزائفة Fake News بين الإعلام التقليدى والرقمى " دراسات نقدية تحليلية لعينة من البحوث فى الفترة من 2016-2020 ، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام** ، المجلد (19) ، العدد (24) ، ص .237-291

مُنصر نصر الدين (2022). جريمة نشر الأخبار الكاذبة الماسة بالنظام العام عبر مواقع التواصل الاجتماعى ، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة** ، المجلد (7) ، العدد (1) .

منى عيد محمد عيد (2019) . الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعى حول المؤسسات الأمنية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحوها " دراسة ميدانية "، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية** ، العدد (9)، ص 701-738

مى عبد الغنى (2020). توظيف مواقع التواصل الاجتماعى فى التحقق من الأخبار الزائفة " موقع الفيسبوك نموذجاً ...دراسة تحليلة مقارنة " ، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية** ، العدد (12).

نبيل لحمر (2020) . الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعى وآثارها على اتجاهات الرأى العام :دراسة فى المفهوم ، العلاقة والأهداف ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد (7) ، العدد (2) ،ص579-597.

نوال قحموص (2021) . الحماية الدولية للحق فى حرمة الحياه الخاصة ضمن التطورات التكنولوجية الحديثة ، المجلة العربية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (13) ، العدد (4) ، ص 497.

هوارى حمزة (2015) . مواقع التواصل الاجتماعى وإشكالية الفضاء العمومى ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد (20) ، سبتمبر ، ص 225.

يامين بودهان (2019). تعامل المراسلين المحليين مع نشر الأخبار الكاذبة فى الشبكات الاجتماعية " دراسة ميدانية بولاية سطيف ، **مجلة المعيار** ، المجلد (23) ، العدد (46).

يسرا محمد سلامة (2019). أنماط توظيف مواقع التواصل الاجتماعى فى تغطية بوابات ومواقع الصحف الالكترونية المصرية للأحداث والقضايا العامة ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

Abid A. Adonis.(2020). International Law on Cyber Security in the Age of Digital Sovereignty , E-International Relations ISSN 2053-8626 , pp 1/5 https://www.e-ir.info/2020/03/14/international-law-on-cyber-security-in-the-age-of-digital-sovereignty/

Allcott, H., Gentzkow, M., & Yu, C. (2019). Trends in the diffusion of misinformation on social media. Research & Politics, 6(2), 2053168019848554

Aïmeur, E., Amri, S. & Brassard, G (2023). Fake news, disinformation and misinformation in social media: a review. *Soc. Netw. Anal. Min.* **13**, 30. https://doi.org/10.1007/s13278-023-01028-5

Antanas, K. , Vytautas J .,Vita, M (2023). Characteristics of Older People's Belief in Real and Fake News, Information & Media, vol. 97, pp. 49–68

Asher Lawson , Shikhar Anand , Hemant Kakka(2023) . Tribalism and Tribulations: The Social Costs of Not Sharing Fake News, Journal of Experimental Psychology , American Psychological Association ISSN: 0096-3445 https://doi.org/10.1037/xge0001374

Clayton, K., Blair, S., Busam, J. A., Forstner, S., Glance, J., Green, G., ... & Sandhu, M. (2019). Real solutions for fake news? Measuring the effectiveness of general warnings and fact-check tags in reducing belief I false stories on social media. Political Behavior, 1-23.

Edsall, J.T. (1981). "Two aspects of scientifi responsibility".*Science*, 212 (4490),pp11–14.

Feyza Altunbey (2020). Fake news dection with in online social media using supervised artificial intelligence algorithms,Physical A: Statistical mechanics and its applications , volume 540,15 February.

Jacob Nyarko1 , Eric Opoku Mensah1, and Basil Hamusokwe. (2020). Private Investment: Their Interplay With Media Development Published May 21, SAGE ,journsl.DOI: 10.1177/2158244020920618. Accessed on 3 August, 2020.

Jack Grieve(2023). The Language of Fake News Elements in Forensic Linguistics DOI: 10.1017/9781009349161 First published online: March by Cambridge University Press.

Kim, A., Moravec, P. L., & Dennis, A. R. (2019). Combating Fake News on Social Media with Source Ratings: The Effects of User and Expert Reputation Ratings, Journal of Management Information Systems, 36(3), 931-968

Meynhardt, Timo ,Peter Gomez. (2016). "Building Blocks for Alternative Four-dimensional Pyramids of Corporate Social Responsibilities", Business & Society . May 23, 2016. http://journals.sagepub.com/doi/ pdf/10.1177/0007650316650444

Ross, B., Jung, A.-K., Heisel, J. and Stieglitz, S. (2018), ―Fake News on Social Media: The (In) Effectiveness of Warning Messages‖, 39th International Conference on Information Systems (ICIS). San Francisco, CA, USA, Vol. 39.

Shen, C., Kasra, M., Pan, W., Bassett, G. A., Malloch, Y., & O'Brien, J. F. (2019). Fake images: The effects of source, intermediary, and digital media literacy on contextual assessment of image credibility online. new media & society, 21(2), 438-463.

Verma, N., Fleischmann, K. R., & Koltai, K. S. (2018). Demographic factors and trust in different news sources. Proceedings of the Association for Information Science and Technology, 55(1), 524-533.